التزام الدول بتنفيذ القواعد القانونية الدولية المتعلقة بالصحة العامة ودور منظمة الصحة العالمية في مكافحة فيروس كورونا

أ. د. عمران محافظه
أستاذ القانون الدولي العام المشارك
كلية القانون، جامعة جدارا، الأردن

د. ديالا الطعاني
أستاذ القانون الدولي العام المشارك
كلية القانون، جامعة اليرموك، الأردن

الملخص

تناولت هذه الدراسة القانونية مدى التزام الدول بتنفيذ القواعد القانونية الدولية المتعلقة بالصحة العامة، ودور منظمة الصحة العالمية في تنفيذ وظائفها لمكافحة فيروس كورونا، حيث بيَّنت الإجراءات التي اتخذتها الدول في مواجهة هذا الوباء، كما عرضت للواجبات الدولية الملقاة على عاتق الدول ومنظمة الصحة العالمية في مجال المحافظة على الصحة العامة، وتحليل مدى التزامها بتلك الواجبات. وتم التوصل إلى أن الصين ومنظمة الصحة العالمية قامتا جاهدتين باتخاذ كافة الوسائل لاحتواء الفيروس والالتزام بالمعايير الدولية للمحافظة على الصحة العامة، أما بالنسبة للدول الأخرى، فهناك من تقيّد بالتزاماته القانونية وانصاع لتوصيات أصحاب الاختصاص، وهو ما انعكس على النجاحات التي حققتها بعض الدول في وقف انتشار الوباء، بينما هناك دول أغفلت توصيات منظمة الصحة العالمية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد الإصابات والضحايا، وبالتالي عرقلة إمكانية استعادة عجلة النشاط الاقتصادي عملها بالشكل المعتاد، وأخرت حسم المعركة مع المرض. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة مستوى التضامن والتنسيق بين كل دول العالم، والوقوف في وجه الشائعات في سبيل كسب معركة الإنسانية ضد فيروس كورونا (covid-19).

كلمات دالة: الحق في الصحة، جائحة، فيروس كورونا، التضامن الدولي، الأمراض، الأوبئة، الكوارث العالمية، المعايير الصحية الدولية.

المقدمة

شهد العالم منذ كانون الأول/ديسمبر من عام 2019 وحتى الآن (وقت إعداد البحث) انتشار فيروس جديد، أطلق عليه كورونا (covid-19)[1]، وأصبح يمثل تهديداً عالي الخطورة على حياة الإنسان وصحته، والتي تعتبر أحد الحقوق الأساسية المنصوص عليها في النظام الداخلي والنظام الدولي على حد سواء، لأن النظامين يهدفان إلى حماية الإنسان، لذلك أكدت الدساتير على هذه الحقوق، وصادقت العديد من الدول على الاتفاقيات والصكوك الدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان.

وتجدر الإشارة إلى أن أول إصابة بالفيروس ظهرت في سوق المأكولات البحرية بمدينة ووهان الصينية، وانتقلت العدوى إلى دول أخرى، وأعلنت منظمة الصحة العالمية بتاريخ 30 يناير 2020 أن تفشي هذا الفيروس يشكل حالة طوارئ صحية عامة، تثير قلقاً دولياً، وهو وصف تأخذه المنظمة بتأن، وبعد استشارة لجنة الطوارئ، التي يشكلها المدير العام للمنظمة من عدد كبير من المختصين، ودعت إلى اتخاذ التدابير اللازمة لذلك[2]. فتباينت مواقف الدول من ذلك، حيث سارعت بعض الحكومات إلى تقديم الحق في الصحة على باقي الحقوق، إذا كان من شأن ممارسة تلك الحقوق أن تمس بالصحة العامة، وأن تساعد على تفشي الوباء، بما في ذلك التقييد الذي فرض على حرية التنقل والحق في إظهار المعتقد، كوقف إقامة بعض الشعائر الدينية مثل أداء العُمرة وصلاة الجمعة والصلاة بالمسجد وإقامة القداديس والصلوات في الكنائس، بينما تأخرت دول أخرى في اتخاذ المناسب.

أولاً: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة بمحاولة إزالة الشكوك والجدل القائم حول مدى قيام الدول والصين خاصةً ومنظمة الصحة العالمية بتنفيذ التزاماتها الدولية المتعلقة بحماية الصحة العامة في مواجهة فيروس كورونا، حيث تداولت وسائل الإعلام العديد من الاتهامات المتبادلة بين الدول، وبالذات تلك الموجهة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين ومنظمة الصحة العالمية.

(1) كوفيد–19 أو covid-19 مشتق الاسم من أول حرفين من كلمة corona، وأول حرفين من كلمة فيروس virus، وأول حرف من كلمة مرض disease، انظر: تقرير منظمة اليونيسيف UNICEF، ووسائل وأنشطة رئيسية للوقاية من مرض كوفيد– 19 والسيطرة عليه في المدارس، آذار/مارس 2020، ص 3.

(2) عبد المهيمن حمزة، تأجيل أقساط السكن والاستهلاك بسبب فقدان الدخل على إثر جائحة كورونا – الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا، سلسلة إحياء علوم القانون، مجلة دولية علمية محكمة، عدد مايو 2020، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر، الرباط، المغرب، ص 347.

وتبنى كثيرون نظرية مفادها أن الصراع السياسي والاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة هو الذي أدى بأحد الطرفين أو كليهما إلى اللجوء إلى استخدام فيروس كورونا لإضعاف الطرف الآخر. فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بالتنديد والتشهير بالصين على أساس أنها منبع الفيروس، وأنها أخفت عن المجتمع الدولي المعلومات المتعلقة به، وأن منظمة الصحة العالمية متواطئة مع الصين، وتباطأت في اتخاذ الإجراءات اللازمة.

ثانياً: إشكالية الدراسة

في ضوء ما سبق، جاءت هذه الدراسة لإجلاء الغموض والتضليل الذي حصل حول بداية انتشار الفيروس، وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية ألا وهي كيفية التزام أعضاء المجتمع الدولي (وخاصةً الصين ومنظمة الصحة العالمية) في ظل أزمة كورونا بالواجبات المفروضة عليهما بموجب قواعد القانون الدولي والمتعلقة بالصحة العامة، ويتفرع عن تلك الإشكالية تساؤلات متعددة وأهمها:

- ما مدى قيام الصين بدورها في المحافظة على الصحة العامة باعتبارها أول دولة ظهر فيها الفيروس، وذلك بالنظر إلى اللوائح الصحية العالمية والمواثيق الدولية الأخرى ذات العلاقة؟
- هل لعبت منظمة الصحة العالمية دورها القيادي في مواجهة هذه الجائحة باعتبارها المنظمة المسؤولة عن المسائل الصحية العالمية؟
- هل تتحمل الدول التي تقاعست عن اتخاذ الإجراءات المناسبة لمكافحة الفيروس المسؤولية الدولية، باعتبارها خالفت القواعد القانونية الدولية ذات الصلة؟

ثالثاً: منهجية الدراسة

ولاستجلاء الموقف القانوني، اعتمد البحث المنهج الوصفي والتحليلي، حيث تم وصف تطور انتشار الفيروس منذ لحظة نشوئه وحتى الإعلان عن كونه جائحة عالمية، وكذلك التدابير والإجراءات والمواقف والمبادرات المتخذة في سبيل مكافحته، وتم تحليل مدى الالتزام بالقواعد الدولية التي تحكم هذا الوضع، سواء من قبل الصين والدول الأخرى أومن قبل منظمة الصحة العالمية، ليصل البحث في الخاتمة إلى الإجابة عن تلك التساؤلات.

رابعاً: خطة الدراسة

إن مقاربة الموضوع من زاوية القانون الدولي العام تتعلق بالدرجة الأولى بمدى التزام أشخاص القانون الدولي العام بالواجبات الملقاة على عاتقهم، والتي تم إقرارها في

دستور منظمة الصحة العالمية والصكوك الدولية الأخرى، ولذلك قمنا بتقسيم الدراسة إلى مبحثين تناولنا في الأول، الالتزامات القانونية الدولية المتعلقة بالصحة العامة ومدى انصياع الدول لها وخاصةً الصين (باعتبارها مركز تفشي الوباء)؛ وفي الثاني كيفية تعامل منظمة الصحة العالمية مع هذا الوباء.

المبحث الأول

مدى التزام الدول بتنفيذ القواعد القانونية الدولية المتعلقة بالصحة العامة

صرح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق السيد دونالد ترامب أكثر مرة خلال عام 2020 بتعمد قيام الصين بإخفاء المعلومات المتعلقة بالفيروس عن باقي دول العالم، كما اتهم منظمة الصحة العالمية بالتقاعس عن أداء دورها وانحيازها للصين[3]. فهل فعلاً قامت الصين بإخفاء المعلومات أو التعتيم عليها؟ وبالتالي قامت بانتهاك قواعد القانون الدولي المتعلقة بالصحة العامة. وماذا عن الدول الأخرى التي انتشر فيها الوباء لاحقاً، هل قامت بالواجبات الملقاة على عاتقها بموجب الوثائق الدولية؟ هذا ما سنحاول بيانه في هذا المبحث.

المطلب الأول

دور الصين في الكشف عن الفيروس ومكافحته

بدايةً من الضروري الإشارة إلى أن الصين بوصفها عضواً في منظمة الصحة العالمية وفي اللوائح الصحية الدولية لعام 2005[4]، فإنه يقع عليها واجباً أساسياً[5] بأن «تقدم تقارير إحصائية ووبائية على النحو الذي تقرره منظمة الصحة العالمية»[6]. كما أنها ملزمة بإخطار المنظمة بالأحداث التي قد تشكل طوارئ صحية عمومية تثير قلقاً دولياً وفقاً لمعايير محددة. وقد بينت المادة (1) من هذه اللوائح المقصود بتلك الطوارئ الصحية بأنها: «حدث استثنائي يحدد على أنه :1. يشكل خطراً محتملاً يحدق بالصحة العمومية في الدول الأخرى وذلك بسبب انتشار المرض دولياً؛ 2. قد يقتضي استجابة دولية

(3) فيروس كورونا: ترامب يعاقب منظمة الصحة العالمية ويعلق دعمها بسبب سوء إدارة الأزمة، 15 أبريل 2020، موقع إذاعة وتلفزيون البي بي سي.
https://www.bbc.com/arabic/world-52289533

(4) اللوائح التي انتهت من تنقيحها وأقرتها جمعية منظمة الصحة العالمية في دورتها الثامنة والخمسين لعام 2005.

(5) يذكر أن الصين أقرت اللوائح الصحية الدولية، وسمت وزارة الصحة الصينية بأنها مركز الاتصال الوطني المحدد بالفقرة 1 من المادة (4) من اللوائح.

(6) جمعية الصحة العالمية هي أعلى جهاز لاتخاذ القرار في منظمة الصحة العالمية، تجتمع مرة في كل عام وتحضرها وفود من جميع الدول الأعضاء في المنظمة، وظيفتها الرئيسية هي تحديد سياسات المنظمة، كما تتولى أيضاً تعيين المدير العام ومراقبة السياسات المالية التي تنتهجها المنظمة.

منسقة». وهذا ينطبق تماماً على فيروس كورونا الجديد الذي بدأ في الانتشار في مدينة «ووهان» الصينية، ولكن كيف يتم تنفيذ هذه الالتزامات؟

تتولى كل دولة عضو تقيّيم الأحداث في أراضيها، وتُخطر المنظمة، باستخدام أكفأ وسيلة اتصال متاحة، عن طريق مركز الاتصال الوطني[7]، وفي غضون 24 ساعة من تقييم معلومات الصحة العمومية، بجميع الأحداث التي قد تشكل «طوارئ صحية عمومية تثير قلقا دولياً». ومن ثم تواصل الدولة المعنية موافاة المنظمة في الوقت المناسب بالمعلومات الدقيقة والمفصّلة حول تحديد الحالات والنتائج المخبرية، ومصدر ونوع الخطر المحتمل، وعدد حالات الوفاة والظروف التي تؤثر في انتشار المرض والتدابير الصحية المتخذة والصعوبات التي تواجهها والدعم الذي تحتاجه (المادة 6 من اللوائح). فهل قامت الصين بتنفيذ هذا الالتزام؟

لقد بات معروفاً الآن أن للفيروس فترة حضانة قد تمتد لأكثر من أسبوعين حتى تظهر أعراض المرض، وأن هناك أشخاصاً قد يحملون الفيروس وينقلونه إلى غيرهم من غير أن تظهر عليهم أية أعراض[8]، وهو الأمر الذي لم يكن معروفاً عند بدء انتشار هذا الفيروس، وهو ما يمكن ملاحظته في تقارير الصين للمنظمة، وفي البيانات الأولى للمنظمة نفسها وتصريحات مديرها العام الصحفية.

وكانت الصين قد بعثت أول تقاريرها للمنظمة في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، تفيد بتفشي «التهاب رئوي غير معروف السبب» عدّته واحداً من فيروسات الأنفلونزا، «يسبب حمى وأوجاع في الجسم وفي عدد قليل من الحالات صعوبات في التنفس»، وقال التقرير أن: «التحقيق لم يجد حتى الآن أي انتقال واضح للعدوى من شخص إلى آخر»[9]، ويعتقد أن مصدر العدوى سوق للمأكولات البحرية جنوب الصين، وقد اكتشف في مدينة «ووهان» بمقاطعة «خوبى»، وهي سابع أكبر مدينة في الصين بعدد سكان يصل إلى 11 مليون نسمة. فهل تأخرت الصين في الإبلاغ عن أولى الحالات، أم أن الأمر

(7) مركز الاتصال الوطني المعني باللوائح الصحية الدولية تعينه كل دولة طرف ويكون حلقة الوصل مع نقاط الاتصال التابعة لمنظمة الصحة العالمية، نصت عليه المادة (4) من اللوائح الصحية الدولية لعام 2005.

(8) مرض فيروس كورونا (كوفيد–19): سؤال وجواب، موقع منظمة الصحة العالمية، آخر مشاهدة 2020/9/13

https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

(9) الإحاطة الإعلامية للجنة الصحة المحلية في ووهان عن الحالة الوبائية للالتهاب الرئوي، آخر مشاهدة 2020/7/13

http://wjw.wuhan.gov.cn/front/web/showDetail/2020011109035

لم يكن معروفاً لديها؟ الأرجح أن الصين لم تكن تعرف سوى القليل عن هذا الفيروس، خاصةً وأن أعراضه لا تختلف كثيراً عن الأنفلونزا العادية، ولولا بعض الحالات الخطيرة التي لم تكن تستجيب للعلاج العادي، لبقي المرض مجهولاً لفترة أطول، حيث إن أول وفاة سجلت في 7 كانون الثاني/ يناير 2020.

ثم تلقت المنظمة تقريراً ثانياً من الصين في 3 كانون الثاني/ يناير 2020، يفيد «باكتشاف 44 مريضاً يعانون من الالتهاب الرئوي الفيروسي غير المشخص، منها 11 حالة شديدة»، وأنه يجري العمل على تحديد مسببات المرض، وقد أولت لجنة الصحة في الولاية والمقاطعة أهمية كبيرة لحدوث هذه «الفاشية» Outbreak، وقامت بعزل المصابين، وأرسلت مجموعات عمل وفرق إلى مدينة «ووهان» لتوجيه الاستجابة المحلية (للعدوى) وأعمال التخلص منها، وفحصت أكثر من 700 شخص[10]، مما يشير إلى الاهتمام الذي أولته السلطات الصحية الصينية لفاشية الأنفلونزا التي أخذت بالانتشار في مدينة ووهان في وقت مبكر منذ بدء تفشي المرض.

وتلقت المنظمة تقريراً آخر من الصين يبين الجهود المبذولة في سبيل السيطرة على المرض بطريقة منظمة، مؤكداً أن المرضى كانوا بشكل أساسي موظفين في سوق المأكولات البحرية وقد جرى إغلاقه، وأنه تجري التوعية على الوقاية من المرض، وأنها ستستمر في علاج المرضى وعزلهم، وإجراء التحقيقات الوبائية للحفاظ على صحة الناس. وفي 12 كانون الثاني/ يناير 2020 نشرت الصين على الملأ التسلسل الجيني للفيروس المسبب للمرض «كوفيد-19»[11].

يذكر هنا أن البعض يأخذ على الصين أنها لم تلتزم بإغلاق المتاجر التي تبيع الحيوانات البرية، خاصة وأن وباء سارس الذي انتشر في عام 2003، يعتقد أنه انتقل من حيوانات برية كالغرير والراكون[12]، وإنفلونزا الطيور التي ظهرت في عام 2005، وايبولا التي ظهرت في عام 2007[13]، وكذلك متلازمة الشرق الأوسط التنفسية/ كورونا التي ظهرت في عام 2012 يعتقد أنها انتقلت من الخفافيش إلى الجمال ومصدرها الحيوانات البرية،

(10) ibid

(11) فيروس كورونا المستجد-الصين، منظمة الصحة العالمية، آخر مشاهدة 2020/9/13
https://www.who.int/csr/don/12-january-2020-novel-coronavirus-china/ar/

(12) WHO guidelines for the global surveillance of severe acute respiratory syndrome (SARS), Updated recommendations October 2004, Last seen 13/9/2020, https://www.who.int/csr/resources/publications/WHO_CDS_CSR_ARO_2004_1.pdf?ua=1

(13) مرض فيروس الإيبولا، 10 شباط/ فبراير 2020، موقع منظمة الصحة العالمية، آخر مشاهدة 2020/9/13
https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/ebola-virus-disease

أما أنفلونزا الخنازير H1N1[14]، فمصدرها حيوانات داجنة.

وفي الواقع هناك الكثير من الأمراض مصدرها حيواني، وبالتالي لا يمكن الحيلولة دون انتقال الأمراض من الحيوانات إلى الإنسان، وأن قتل هذه الحيوانات أو إغلاق المتاجر التي تبيعها يحتاج إلى جهود وتكاليف هائلة، خاصة وأن الفيروس يتخذ أشكالاً مختلفة ومتطورة مع كل جيل جديد منه.

وحسب المادة (9) من اللوائح، يجوز للمنظمة أن تضع في الحسبان التقارير الواردة من مصادر أخرى حول وجود حدث يشكل طارئة من طوارئ الصحة العمومية وتشاركها مع الدولة الطرف التي وقع الحدث على أراضيها، للقيام بالتحقيقات اللازمة وإعطاء رد أولي في غضون 24 ساعة، ويمكن للمنظمة أن تعرض التعاون، أما إذا رفضت الدولة ذلك، فللمنظمة أن تتقاسم المعلومات مع الدول الأطراف الأخرى، مع تشجيع الدولة الطرف على قبول عرض التعاون. وهذا لم يحدث في الحالة الصينية، فالمنظمة لم يكن لديها علم قبل إخطارها من قبل السلطات الصينية بوجود هذا المرض. بعد ذلك ترسل المنظمة إلى الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية ذات الصلة، في أقرب وقت ممكن وبأكفأ وسيلة متاحة وبسريّة، المعلومات المتعلقة بالصحة العمومية التي تلقتها، لتمكين الدول الأطراف من مواجهة مخاطر محتملة محدقة بالصحة العمومية (المادة 11 من اللوائح).

في ضوء الوثيقة المنشئة لمنظمة الصحة، واللوائح التي تعمل بموجبها، فإنه بعد أن تتوفر لها المعلومات الكافية عن الوباء، يتولى المدير العام لها تحديد ما إذا كان حدث من هذا النوع يشكل أو لا يشكل «طارئة صحية عمومية تثير قلقاً دولياً»، مراعياً في ذلك المعلومات الواردة من الدولة الطرف التي وقع فيها الحدث، والمبادئ التوجيهية لاتخاذ القرارات الواردة في المرفق 2 من اللوائح الصحية الدولية التي تم إقرارها في اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة في عام 2005؛ ومشورة لجنة الطوارئ[15]؛ وتقيّيم المخاطر المحتملة المحدقة بصحة الإنسان والمخاطر المحتملة لانتشار المرض على النطاق الدولي؛ ومخاطر

(14) الأنفلونزا في ظروف اختلاط الإنسان بالحيوان، موقع منظمة الصحة العالمية، آخر مشاهدة 2020/9/13

https://www.who.int/influenza/human_animal_interface/ar/

(15) تتألف لجنة الطوارئ من خبراء دوليين في ميادين مكافحة الأمراض والفيزيولوجيا وتحضير اللقاحات، ووبائيات الأمراض السارية، لتقديم المشورة التقنية إلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية حول أن حدثاً ما يشكل طارئة صحية عمومية، وحول طبيعة التوصيات التي يجب على الدولة المتأثرة بالطارئة أن تتخذها، وإنهاء الطارئة الصحية العمومية، يختارهم المدير العام للمنظمة بالاستناد إلى قدرتهم وتجربتهم التقنية أخذاً بعين الاعتبار أوسع تمثيل جغرافي ممكن. ولا يتقاضى أعضاء اللجنة أية أجور من المنظمة.

التدخل في حركة المرور الدولي. وفي ضوء ذلك يُتخذ القرار بهذا الشأن استناداً إلى المادة (49) من هذه اللوائح.

بالاستناد إلى ذلك عقد المدير العام للمنظمة اجتماعاً للجنة الطوارئ المشكّلة بموجب اللوائح في 22 كانون الثاني/ يناير 2020، لتقييم ما إذا كانت «الفاشية»[16] تشكّل «طارئة من طوارئ الصحة العمومية التي تثير قلقاً دولياً». ولم يتوصل الأعضاء إلى توافق آراء بهذا الشأن استناداً إلى البيّانات التي كانت متاحة في تلك المرحلة. وطلبوا إعادة انعقاد اللجنة في غضون 10 أيام بعد تلقي المزيد من المعلومات[17].

في هذه الأثناء كان الوضع الوبائي في تطور متسارع، سواء في الصين أو خارجها، وفي تايلند سجلت أول حالة إصابة خارج الصين في 13 كانون الثاني/ يناير 2020، كما سجلت حالات مماثلة في اليابان وكوريا الجنوبية في اليوم التالي، واكتشفت حالات في الولايات المتحدة وتايوان عند بعض المسافرين العائدين من منطقة «ووهان»[18]. وقبل الاحتفالات بالعام الصيني الجديد يوم 24 كانون الثاني/ يناير 2020، علّقت «ووهان» جميع وسائل النقل العام والسفر الجوي داخل وخارج المدينة، حيث وضع كل سكان المدينة بالحجر الصحي.

وفي اليوم التالي وضعت مدينتا «هوانغقانغ» و«ايتشو» المجاورتان «لووهان» تحت الحجر الصحي، وبدأت بقية المدن الصينية تحذو حذوها، كما ألغيت الاحتفالات بالسنة الصينية الجديدة[19]، بل وصل الأمر إلى احتجاز المصابين والمشتبه بإصابتهم واقتيادهم عنوة إلى أماكن الحجر الصحي[20]، وهو ما يشير إلى اتخاذ الحكومة الصينية لكل التدابير التي من شأنها تمكين السلطات من السيطرة على العدوى ووقفها.

وقد عاد المدير العام للمنظمة، وعقد اجتماعاً للجنة الطوارئ، قبل انقضاء فترة الأيام العشرة المقررة (في الاجتماع السابق للجنة) وبعد يومين فقط من صدور التقارير الأولى

(16) «الفاشية» مصطلح يستخدم للدلالة على التفشي الوبائي لمرض معد على نطاق منطقة داخل بلد معين، بينما يستخدم مصطلح جائحة للدلالة على انتشار الوباء على المستوى العالمي.

(17) التسلسل الزمني لاستجابة منظمة الصحة العالمية لجائحة كوفيد-19، بتاريخ 30 تموز/ يوليو 2020 https://www.who.int/ar/news-room/detail/29-06-2020-covidtimeline

(18) ibid.

(19) د. معاوية أنور العليوي، كورونا ... القادم من الشرق، منارة العلم، ط1، دون ناشر، دون بلد نشر، أبريل 2020، ص 54.

(20) د. المختار العيادي، الحجر الصحي للمصابين بأمراض معدية في سياق مكافحة جائحة كورونا – الإطار القانوني– الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الجائحة– علاقة التدابير المتخذة بمنظومة حقوق الإنسان: دراسة مقارنة، الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا، سلسلة إحياء علوم القانون، مجلة دولية علمية محكمة، عدد 20 مايو 2020، مكتبة دار السلام للنشر، الرباط، المغرب، ص 40.

عن إمكانية انتقال العدوى من شخص إلى آخر. وقد توصلت اللجنة في هذا الاجتماع إلى توافق في الآراء، وأشارت على المدير العام بأن «الفاشية» تشكّل «طارئة صحية عمومية تثير قلقاً دولياً»[21]، وهذا يشير إلى أن الحالة خطيرة، أو مفاجئة، أو استثنائية، أو غير متوقعة؛ وأنها تحمل عواقب على الصحة العامة تتجاوز حدود الدولة المتأثرة بالفاشية؛ وأنها قد تتطلب إجراءات دولية فورية.

تقع مسؤولية إعلان الطارئة الصحية العمومية على المدير العام للمنظمة، ولذلك فقد وافق المدير العام على التوصية وأعلن أن «فاشية فيروس كورونا المستجد–2019 تشكّل بالفعل طارئة من الطوارئ الصحية العمومية التي تثير قلقاً دولياً، وبيَّن أن السرعة التي كشفت بها الصين هذه الفاشية، وعملت على عزل الفيروس، واستخلاص تسلسله وتقاسمه مع المنظمة والعالم هو أمر جدير بالإعجاب للغاية، شأنه شأن ما أبدته الصين من التزام بالشفافية وبدعم البلدان الأخرى، وبموجب هذا الإعلان أوصت لجنة الطوارئ بالإسراع في تطوير اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاج، ومكافحة انتشار الشائعات والمعلومات المضللة، واستعراض خطط التأهب وتحديد الثغرات وتقييم الموارد اللازمة للتعرف على الحالات وعزلها ورعايتها ومنع انتقال العدوى»[22].

جاء ذلك بعد مرور شهر منذ إخطار الصين للمنظمة بوجود العدوى الفيروسية المسببة للالتهاب الرئوي، وبعد أن أعلنت الصين عن 7711 إصابة مؤكدة و170 وفاة نتيجة إصابتهم بفيروس كورونا، أعلنت المنظمة أن الأمر يتعلق «بطارئة»، وبعد أن سجلت إصابات عديدة في بعض الدول[23]، وهو ما يوحي بأن تفاعل المنظمة مع المرض كانت بطيئة نوعا ما. والأرجح أن بطء المنظمة ناجم عن الانتقادات التي وجهت لها جراء تسرعها في وصف فيروس H1N1 (أنفلونزا الخنازير) في حزيران/يونيو 2009 بأنه جائحة.

(21) التسلسل الزمني لاستجابة منظمة الصحة العالمية لجائحة كوفيد–19، بتاريخ 30 تموز/يوليو 2020، مرجع سابق.

(22) بيان المدير العام بشأن لجنة الطوارئ الخاصة بفيروس كورونا المستجد المشكلة بموجب اللوائح الصحية الدولية، 30 كانون الثاني/يناير 2020، منشور على الرابط التالي:
https://www.who.int/ar/dg/speeches/detail/who-director-general-s-statement-on-ihr-emergency-committee-on-novel-coronavirus-(2019-ncov)

(23) أعلنت 19 دولة، في آسيا وأوروبا وأمريكا وأستراليا، عن وجود إصابات لديها، لكن معظمها حول الخمس إصابات تزيد أو تنقص، كما نقلت جريدة اليوم السابع المصرية بتاريخ 30 يناير (كانون الثاني) 2020، https://www.youm7.com/story/30/1/2020
وكذلك موقع إذاعة بي بي سي البريطانية بالعربي بتاريخ 30 كانون الثاني/يناير 2020
https://www.bbc.com/arabic/world-51312319

إن عدم تنفيذ دولة طرف لتلك اللوائح، من شأنه أن يشكل انتهاكاً لالتزاماتها الدولية، باعتبار أن تلك اللوائح جرى اعتمادها عام 2005 من قبل جمعية الصحة العالمية الثامنة والخمسين، بالاستناد إلى نص المادتين (21 (أ) و22) من دستور منظمة الصحة العالمية، الذي يمنح سلطة إقرار الأنظمة، «التي يراد بها منع انتشار الأمراض على الصعيد العالمي، لجمعية الصحة العالمية».

هذا من جهة، ومن جهة أخرى يشكل انتهاكاً للوثائق الدولية الأخرى التي تناولت الحق في الصحة، حيث يقع على عاتق الدول العديد من الالتزامات الدولية في مجال الصحة العامة، ولعل أهمها المادة (6) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 والمتعلق بحق الحياة، والمادة (2-12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي بيَّنت التدابير التي يتعين على الدول الأطراف اتخاذها لتامين الممارسة الكاملة للحق (في الصحة)» ومنها: «الوقاية من الأمراض الوبائية والمتوطنة والمهنية والأمراض الأخرى وعلاجها ومكافحتها»؛ و«تهيئة ظروف من شأنها تأمين الخدمات الطبية والعناية الطبية للجميع في حالة المرض».

وفي هذا السياق أكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي تتولى مراقبة تطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 14 أن هناك أمراضاً تنتقل بسهولة خارج حدود الدولة، لذلك على المجتمع الدولي معالجة هذا الأمر بشكل جماعي، كما على الدول المتقدمة اقتصادياً مساعدة الدول النامية[24].

أضف إلى تلك الصكوك أيضاً دستور منظمة الصحة العالمية[25]، حيث أشارت ديباجته إلى أن: «صحة جميع الشعوب أمر أساسي لبلوغ السلم والأمن، وهي تعتمد على التعاون الأكمل للأفراد والدول»، وأن «تفاوت البلدان المختلفة في تحسين الصحة ومكافحة الأمراض، ولاسيما الأمراض السارية، خطر على الجميع».

وكذلك ميثاق الأمم المتحدة، الذي أكدت المادة (55) منه على أن الأمم المتحدة تعمل على: «تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحيّة وما يتصل بها»،

(24) Amnesty International, déclaration publique, «Mesures prise face a la Convid-19 et obligations des états en matière de droit Humains: observations préliminaires, 12 mars 2020, p.10.

(25) Thibaut Fleury Graff, Covid-19 et droit international: la Chine peut-elle être tenue juridiquement responsable de la crise sanitaire? Le club des juristes, le 30 avril 2020, regardez leur site leclubdesjuristes.com.

ونصت المادة (56) على أن: «يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين أو مشتركين، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها في المادة (55)».

كما حدد إعلان «الما آتا»[26] أن الرعاية الصحية الأولية عنصر أساسي في تحقيق الالتزام بالحق في الصحة، ومن بين ما تشتمل عليه على الأقل: التثقيف بشأن المشاكل الصحية السائدة وطرق الوقاية منها والسيطرة عليها، والتحصين ضد الأمراض المعدية الرئيسية، والوقاية من الأمراض المتوطنة محلياً ومكافحتها بالعلاج الملائم للأمراض والإصابات الشائعة وتوفير العقاقير الأساسية، وحض جميع البلدان أن تتعاون بروح المشاركة والرغبة في الخدمة لتوفير الرعاية الصحية الأولية لجميع الشعوب. ولا ننسى (المواد 31-32-42) من اللوائح الصحية الدولية المقررة لبعض التدابير المتعلقة بالمسافرين وعدم التمييز بينهم.

بالاستناد للنصوص السابق ذكرها والتي بيّنت أهم الالتزامات التي تقع على عاتق الدول بشأن مكافحة الأمراض الوبائية، ومن ضمنها وباء فيروس كورونا الجديد، يتبيَّن لنا أن الصين – ولو ظاهراً فقط – قد نفذت الالتزامات الموجودة في الصكوك الدولية وخاصة اللوائح الصحية لعام 2005، وما يؤكد ذلك هو تقرير البعثة المشتركة بين المنظمة والصين، المشكلة من قبل المدير العام وفقاً للمادة (10) من اللوائح، والتي زارت الصين في الفترة من 16-24 شباط / فبراير 2020، وضمّت خبراء من كندا وألمانيا واليابان ونيجيريا وجمهورية كوريا وروسيا وسنغافورة والولايات المتحدة (مراكز مكافحة الأمراض ومعاهد الصحة الوطنية)، وزارت «ووهان» ومدينتين أخريتين، بهدف التحقق، حيث وضعت البعثة تقريراً مفصلاً[27] بالإجراءات والتدابير التي قامت بها الصين، لوقف انتشار فيروس كورونا الجديد، ولاحظ التقرير «مدى المعرفة المكتسبة عن الفيروس الجديد في وقت قصير، ووصف الجهود المبذولة من الصين في احتواء هذا المرض بأنها

(26) هذا الإعلان متعلق بالصحة العامة وأقرَّه المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الأولية المنعقد في عاصمة أذربيجان عام 1978، وعلى الرغم من أن نصوص الإعلان غير ملزمة، إلا انه جرى التأكيد على ما جاء فيه من مبادئ في عدة اتفاقيات دولية ومن ذلك المادة (2/24/ب) من اتفاقية حقوق الطفل، والمادة (2/10/أ) من بروتوكول سان سلفادور، وترى منظمة الصحة الأمريكية أن الرعاية الصحية الأولية وإن لم تكن تمثل أساسًا لحق من حقوق الإنسان التي يجوز للأفراد المطالبة بها، فإنها «يمكن أن تمثل الأساس في عملية تحديد مضمون التزامات الحكومة تجاه الحق في الصحة».

(27) Report of the WHO-China Joint Mission on Coronavirus Disease 2019 (COVID-19), 16-24 February 2020, p. 3 https://www.who.int/docs/default-source/coronaviruse/who-china-joint-mission-on-covid-19-final-report.pdf?sfvrsn=fce87f4e_2 , last seen 13/9/2020.

من الأكثر طموحاً ونشاطاً في التاريخ»[28].

وبين التقرير أن: «السرعة الرائعة التي قام بها العلماء الصينيون وخبراء الصحة العامة بعزل الفيروس المسبب، وإنشاء أدوات تشخيصية، وتحديد معايير انتقال رئيسية، مثل مسار الانتشار وفترة الحضانة، وفرت أدلة حيوية بالنسبة للقاعدة الاستراتيجية التي تعمل عليها الصين»، وأن: «نهج الصين الجريء لاحتواء الانتشار السريع لمرض الجهاز التنفسي الجديد غيَّرت مسار الوباء المتصاعد والمميت بسرعة، ولاسيما توفر إحصائية مقنعة، وهي أنه في اليوم الأول من عمل الفريق المتقدم تم الإبلاغ عن 2478 حالة مؤكدة من COVID-19 في الصين. وبعد أسبوعين، في اليوم الأخير من هذه المهمة، أبلغت الصين عن 409 حالات مؤكدة. هذا الانخفاض بالنسبة لحالات الإصابة بكوفيد COVID-19 في جميع أنحاء الصين كان حقيقياً. وقد لعب التخفيض الذي تم تحقيقه دورًا مهمًا في حماية المجتمع العالمي، وخلق خطاً دفاعياً أقوى ضد الانتشار الدولي». إن «استخدام الصين الصارم والدقيق للتدابير غير الصيدلانية لاحتواء انتقال الفيروس بطرق متعددة يقدم دروساً حيوية للاستجابة العالمية». و«إن المجتمع العالمي ليس مستعداً بعد، عقلياً ومادياً، لتنفيذ مثل هذه التدابير التي تم استخدامها في الصين لاحتواء كوفيد COVID-19»[29].

وفيما يتعلق بمنصة تكنولوجيا المعلومات، قيّم التقرير بإيجابية كيفية استفادة الصين من استخدام التكنولوجيا والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي للتأهب والاستعداد والاستجابة لكوفيد COVID-19 ، وإمكانية الوصول إلى الخدمات عبر الإنترنت، وتوفير الأدوات التعليمية وأدوات العمل عن بُعد، التي تم تطويرها واستخدامها في جميع أنحاء الصين، بالإضافة إلى استخدام منصات الجيل الخامس (5G) للدعم[30].

ولكن التقرير لم يشر إلى موضوع حماية خصوصية الأشخاص، سواء المصابين أو المخالطين، ولم يبين مدى احترام الصين لحقوق الإنسان، في هذا الجانب، مع الأخذ بعين الاعتبار التدابير الضرورية للحفاظ على حياة الناس. ولعل الأمر هنا يتعلق بالأولوية، أي من الأولى حماية حق الإنسان في الصحة وتقديمه على الحقوق الأخرى، وهو ما أكدته صكوك حقوق الإنسان الدولية.

إن هذا التقرير المليء بالثناء على الصين، بيّن بما لا يقبل الشك أن الصين لم تخف أية معلومات فيما يتعلق بالفيروس وسبب ظهوره، وكيفية انتقاله، وكل المعلومات التي

(28) Ibid, p.16
(29) Ibid, p.17.
(30) Ibid p.15-17.

عرفتها عنه، وهذا ما دعا الرئيس الأمريكي «ترامب»، الذي كان يهاجم الصين، إلى تحويل هجومه إلى منظمة الصحة العالمية، ولو بعد وقت طويل، بسبب طريقة إدارتها لأزمة جائحة كورونا. هنا انتهت مسؤولية الصين فعلياً، إذ أنه بعد هذا الإعلان من قبل المنظمة لم يعد أمام الصين سوى بذل جهدها لوقف الوباء والقضاء عليه، والاستمرار في التعاون مع المنظمة ومع الدول الأخرى لاطلاعها على تجربتها في مكافحة الفيروس، وتبادل المعلومات الكاملة معهم.

المطلب الثاني

دور الدول الأخرى في الالتزام بالتدابير الدولية لمنع انتشار الوباء فيها

كشف انتشار فيروس كورنا مفارقات كبيرة في الأنظمة الصحية للدول ومدى استعدادها لمواجهة الحالات الطارئة من الأوبئة، فالدول المتقدمة كان نصيبها أكبر من حيث عدد الإصابات مقارنة مع الدول الأقل تطوراً، على الرغم من توفر أنظمة إنذار مبكر ومراكز أبحاث متقدمة، لذلك يثور التساؤل هنا حول جدية الدول في الوفاء بالتزاماتها في احترام الحق في الصحة؟[31].

عند إعلان مدير عام منظمة الصحة العالمية عن «طارئة» كورونا الجديدة، التي دعا فيها الدول للتعاون في مواجهتها، كان عدد الإصابات في أوروبا 16 إصابة، وفي الولايات المتحدة 5 إصابات[32]. وعند الإعلان من قبل المنظمة أن العالم أمام «جائحة»، في 11 آذار/ مارس 2020 كانت الإصابات بفيروس كورونا الجديد لا تزال عند حدود يمكن السيطرة عليها بالنسبة لمعظم دول العالم، حتى بالنسبة للدول التي زاد فيها تفشي الوباء، كإيطاليا (10149 إصابة) وإيران (8042 إصابة) وكوريا (7755 إصابة)، في حين كانت الأرقام في كل من فرنسا وإسبانيا وألمانيا والولايات المتحدة واليابان نحو الألف إصابة، وباقي الدول بالمئات ومنها بالعشرات ومنها من لم تسجل أي إصابات[33]، أي أنه لو تمت الاستجابة لنداءات منظمة الصحة العالمية، ولو تمت الاستفادة من تجربة كوريا الجنوبية

(31) د. المختار العيادي، مرجع سابق، ص 62.

(32) https://www.arcgis.com/apps/opsdashboard/index.html#/bda7594740fd40299423467b48e9ecf6, last seen 11/7/2020

(33) فيروس كورونا يصل 102 دولة منها 14عربية، موقع سي إن إن بالعربية، آخر مشاهدة 2020/9/13. https://arabic.cnn.com/health/article/2020/03/11/coronavirus-cases-worldwide-intl-hnk-318

والصين واليابان، لتمت السيطرة على الوباء، حيث كانت كل من إيطاليا وإيران بحاجة إلى إجراءات صارمة فيما يتعلق بالعزل واستقصاء الوباء وفحص المخالطين، وفرض الحجر، لكن البلدين لم يُقْدما على أي خطوات حاسمة في هذا الجانب، وهو الأمر الذي ترك أثره على القطاع الصحي في كلا البلدين، بحيث أصبح عاجزاً عن مواصلة مهامه دون مساعدة من الخارج، وهو ما أسهم أيضا بانتقال العدوى بشكل أسرع إلى بلدان أوروبا .

لابد من الإشارة إلى أنه في بداية الأمر، ساد نوع من الاستهجان، والتراخي، وغياب المبادرة، مما جعل الفيروس ينتشر بسرعة كبيرة في إيطاليا مثلاً، ولم تتمكن الحكومة الايطالية من الإمساك بزمام المبادرة بالسرعة نفسها التي انتشر فيها الفيروس، مما وضع القطاع الصحي أمام أعباء كبيرة، وعلى الرغم من نداءات الاستغاثة، لم يقدم الأوروبيون يد العون لإيطاليا، كما لم يقدموا على اتخاذ ما يلزم من التدابير لمواجهة انتقال العدوى وتفشي الوباء بسرعة كبيرة داخل بلدانهم، الأمر الذي جعله يودي بحياة الآلاف في إيطاليا ثم في إسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وغيرها من بلدان أوروبا.

وبذلك تكون تلك البلدان قد خالفت التزاماتها بموجب القانون الدولي العام، وكذلك التزاماتها بموجب ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي لعام 2000، الذي أكد على أنه يتأسس على القيم العامة للكرامة الإنسانية والحرية والمساواة وعدم التمييز والتضامن، كما أنه نص في المادة (3) منه على أن: «لكل شخص الحق في احترام سلامته البدنية والعقلية»، وهو الأمر الذي كان مفتقداً في مواجهة انتشار كوفيد–19، فمثلاً قامت المستشفيات في إيطاليا وإسبانيا بتطبيق نوع من التمييز على أساس العمر، حيث قدمت صغار السن على كبار السن في تقديم الرعاية الصحية.

كما أورد الميثاق الاجتماعي الأوروبي لعام 1999 مبدأ حق كل إنسان في «الانتفاع بأي إجراءات تمكنه من التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن تحقيقه»[34]، وبهدف ضمان الممارسة الفعالة للحق في الصحة نصت المادة (11)، بتعهد أطراف الميثاق، «إما بطريق مباشر أو بالتعاون مع المنظمات العامة والخاصة، باتخاذ الإجراءات المناسبة، لإزالة أسباب اعتلال الصحة بقدر الإمكان، لتوفير التسهيلات الاستشارية والتعليمية من أجل تنمية الصحة، وتشجيع المسؤولية الفردية في المسائل الصحية، للوقاية من الأمراض الوبائية، والأمراض المستوطنة، والأمراض الأخرى، وكذلك الحوادث بقدر الإمكان».

(34) الجزء الأول من الميثاق الاجتماعي الأوروبي لعام 1999.

كما أن المادة (222) من معاهدة الاتحاد الأوروبي تشترط التضامن بين الدول الأوروبية في حالة وقوع دولة في الاتحاد ضحية لهجوم إرهابي أو كارثة من صنع الإنسان أو من الطبيعة[35]، ولا يمكن القول إن دول الاتحاد الأوروبي أقدمت على تفعيل مبدأ التضامن فيما بينها، أو اتخذت أي تدابير ملموسة لمواجهة الوباء، بل إنها عانت من مشكلات كبيرة فيما يخص نظمها الصحية، وعدم قدرتها على توفير الاحتياجات الأولية اللازمة لمواجهة انتشار الفيروس، مثل الأقنعة الطبية ومواد التنظيف والمعقمات بالإضافة إلى المواد الاستهلاكية الأخرى. فغياب التنسيق الفعال لمواجهة هذا الفيروس جعل من دول الاتحاد الأوروبي وخلال فترة بسيطة بؤرة لانتشار الفيروس، كما أنه كشف عن خلل وقصور في منظومتها لمواجهة الأزمات والكوارث، ووضع وحدتها على المحك[36].

وكذلك الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فعلى الرغم من الفرصة الكبيرة التي تمتعت بها في تأخر وصول الوباء إليها، فقد استمر رئيس الولايات المتحدة ووزير خارجيته السابقان يخرجان بشكل شبه يومي للرأي العام، من خلال اللقاءات الصحفية، دون القيام بما يترتب عليهما لاحتواء الوباء، حيث كان عدد الحالات في الولايات المتحدة عند إعلان مدير عام المنظمة بأن العالم أمام «جائحة» في 11 آذار/مارس نحو 1000 حالة[37]، وحيث كان التعامل مع الوباء في غاية اليسر، خاصةً وأن هناك تجارب جارية في عدد من البلدان من بينها الصين واليابان وكوريا الجنوبية، تميزت بالحزم في التعامل مع المرض ووقفه، وكذلك تجارب كل من ايطاليا وإسبانيا وفرنسا والمملكة المتحدة في ترك الوباء يعبث بشعوبها من غير أن تتخذ إجراءات حاسمة.

لقد كانت تلك التجارب كلها ماثلة أمام الإدارة الأمريكية لتحدد أي من الطريقين تختار، إلا أنها اختارت طريقاً آخر، وهو محاولة تحميل الصين ومنظمة الصحة العالمية المسؤولية عن انتشار الوباء بدلاً من التحرك لمكافحته[38]، بل وصل الأمر بها إلى الامتناع عن دعم

(35) باسم راشد، هل يتجه الاتحاد الأوروبي إلى التفكك بعد أزمة كورونا؟ المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، مقال منشور بتاريخ 31 مارس 2020 على الرابط التالي: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5450

(36) «أوروبا في مواجهة كورونا ..التكاتف والتضامن أم التفكك وانهيار المنظومة؟»، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أخبار الساعة، تقارير وتحليلات، الأربعاء 1 أبريل 2020، السنة السادسة والعشرون، أبوظبي، العدد 7236، ص 4.

(37) فيروس كورونا يصل 102 دولة منها 14 عربية، موقع سي إن إن عربي، مرجع سابق.

(38) «فيروس كورونا: ترامب يحذر الصين من العواقب إذا كانت مسؤولة عن الوباء»، تقرير منشور على بي بي سي عربي، بتاريخ 19 نيسان/أبريل 2020 على الرابط التالي:
https://www.bbc.com/arabic/world-52342184

المنظمة مالياً، والذي يعد بدوره خرقاً لالتزاماتها الدولية باعتبارها عضواً في المنظمة وملزمة بتسديد مساهمتها المالية، كما أنه يشكل أيضاً في الظروف الحالية، طعنة في ظهر العمل الإنساني الذي تقوده المنظمة، كما يعد شكلاً من أشكال العراقيل التي يمكن أن تؤثر على قدرات المنظمة وجهدها المنسّق في سبيل إيقاف انتشار الوباء، وفي الجهود العلمية التي تدعمها من أجل التوصل لإنتاج لقاح في أقرب وقت ممكن، وهي لا تقل عن الهجمات السبيرانية التي تستهدف التشويش على عمل المنظمة والتقليل من أهمية الجهود التي تبذلها. كما كشف على أن الولايات المتحدة ليس لديها نظام صحي عام وإنما نظام خاص للربح، فهناك عشرات الملايين من المواطنين ليس لديهم تغطية صحية، وهذا ما أكده مدير مركز التنمية المستدامة في جامعة كولومبيا[39].

نستخلص مما سبق، أن الوضع يتطلب ترك قيادة العمليات في مواجهة هذا الوباء لأصحاب الخبرة والمختصين من الأطباء، إلا أنه من الملاحظ أن السياسيين هم الذين يقودون المشهد، وقد تبدى أمام هذا الوباء رأيان لهؤلاء: الأول ينفذ ما يقوله المختصون بصرامة مع الاستعداد لتقديم الكلف اللازمة، فقد اتخذت المغرب مثلاً عدداً من الإجراءات الوقائية لتفادي الفيروس، حيث قامت بوقت مبكر بإغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية، وتوقيف الدراسة في المدارس والجامعات، وتعليق جلسات المحاكم وإلغاء الاجتماعات العامة، وإغلاق المساجد ودور العبادة وإحداث صندوق خاص بتدابير الجائحة، وأعادت 167 من مواطنيها القاطنين في ووهان وإخضاعهم للحجر الصحي مدة 20 يوماً[40].

كما نجد أن دولاً بإمكانيات محدودة كالأردن مثلاً لم تتوان عن اتخاذ قرارات مشابهة تماماً لما سبق ذكره من الإجراءات المتخذة من قبل المغرب، فقد قامت الحكومة الأردنية باتخاذ سلسلة من الإجراءات الوقائية أعلنت عنها في أوامر الدفاع الصادرة بموجب قانون الدفاع رقم 13 لعام 1992[41]، والتي فرضت بموجبها قيوداً على حقوق الأفراد

(39) محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية، الجزء الأول، مركز الجزيرة للدراسات، 23 مارس/آذار 2020، ص 3-4، على الرابط التالي:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/4611

(40) المختار العيادي، مرجع سابق، ص 41-52-53.

(41) قانون الدفاع الأردني رقم 13 لسنة 1992 منشور على الصفحة 856 من عدد الجريدة الرسمية رقم 3815 بتاريخ 1992/3/25؛ محمد حسني معابره، الطبيعة الخاصة لقانون الدفاع الأردني وأثره في القانون الداخلي والدولي: دراسة تحليلية على ضوء أزمة فيروس كورونا، المجلة الدولية للقانون، كلية القانون، جامعة قطر، 2020، ص 3.

كالحظر الشامل والجزئي[42]، وقد نجحت في السيطرة على انتشار الفيروس[43].

أما الرأي الثاني فيأخذ الأمور بنوع من اللامبالاة، أو كما قال رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون إتباع نظرية «مناعة القطيع»[44]، مع بقاء النشاط الاقتصادي على وتيرته، حيث تأخرت العديد من الدول في اتخاذ ما يلزم من تدابير لمنع تفشي الوباء (كما ذكر أعلاه)، فعلى الرغم من الكلفة الاقتصادية العالية لمثل تلك التدابير، إلا أن الكلفة الإنسانية أعلى بكثير، وقد تعود لتفضي إلى مضاعفة الكلفة الاقتصادية.

ثم إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا – وبعيداً عن الضخ الإعلامي الهادف إلى التعتيم على الحقائق – هل أن الدول التي تقاعست، يمكن أن تكون قد خرقت التزاماتها القانونية في هذا الخصوص؟

يمكن القول إن الدول التي تلكأت في مواجهة الجائحة، ولم تأخذ تحذيرات المنظمة بالاهتمام الواجب، بل أيضاً لم تتحرك في الوقت الذي كان الخطر يزحف بسرعة كبيرة أمام أنظار العالم، وتابعته وسائل الإعلام بتغطية شبه كاملة ومراكز البحث والدراسات، وعدد هائل من المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، تتحمل مسؤولية دولية إضافةً إلى مسؤوليتها الأخلاقية عن عدم تنفيذ التزاماتها، وهو ما أدى إلى وفاة ما يزيد عن نصف مليون شخص، حتى الانتهاء من إعداد هذا البحث، نتيجة الإصابة بهذا المرض، إلا أنه لا يمكن لمنظمة الصحة الاحتجاج بتلك المسؤولية في مواجهة الدول وخاصة عندما تنتهك لوائحها الصحية، لأن هذه اللوائح لم تمنح تفويضاً صريحاً للمنظمة في ذلك (تحميل المسؤولية)، كما يرجع ذلك إلى النقص في آليات التنفيذ التي تملكها المنظمة في حالة انتهاك لوائحها[45].

(42) اتجه الأمير الحسن بن طلال (ولي العهد الأردني السابق)، في إحدى مقالاته الصادرة في ظل أزمة «الكورونا» إلى القول بجواز الخروج على بعض أحكام الدستور في الظروف الاستثنائية من خلال تقييدها، وخلافًا للفقه الدستوري الأردني الذي يرى عدم جواز مخالفة النص الدستوري مطلقًا، فقد قال: «الظروف الاستثنائية تبرر التضييق في حدود الحقوق والحريات الدستورية بالقدر الكافي للتعاطي معه، فمبدأ سيادة القانون والدولة القانونية وإن كان يصلح في الظروف العادية، إلا أنه عند تعرض مكونات الدولة للخطر يكون تقديم الصالح العام على حقوق الأفراد مصلحة عامة، بحيث نعود نتفيأ بظلال المشروعية بعد الانتهاء من هذه الأيام الاستثنائية»، محمد معابره، مرجع سابق، ص 18.

(43) فحتى تاريخ إرسال هذا البحث (2020/7/14) لم تسجل أي إصابات محلية في المملكة الأردنية الهاشمية لليوم الثامن على التوالي.

(44) فيروس كورونا: بين «تشاؤم» جونسون و«مناشدة» ظريف والغناء للحياة، منشور على موقع بي بي سي العربي، بتاريخ 14 آذار / مارس 2020، https://www.bbc.com/arabic/trending-51891752

(45) Pedro A. Villarreal, COVID-19 Symposium: "Can They Really Do That?" States' Obligations Under the International Health Regulations in Light of COVID-19 (Part II), COVID-19 and International Law, OpinionJuries Symposium (March-April 2020) Barrie Sander & Jason Rudall (eds), p.1-3

المبحث الثاني

دور منظمة الصحة العالمية في تنفيذ وظائفها لمكافحة الفيروس

في ضوء الاتهامات التي وجهها الرئيس الأمريكي السابق لمنظمة الصحة العالمية، وقيامه لاحقاً بتعليق مساهمة الولايات المتحدة في تمويل المنظمة، لابد من الوقوف على عمل المنظمة، لمعرفة ما إذا كانت هناك نقاط خلل في إدارتها لأزمة كورونا، أو ما إذا كانت قد تقاعست عن أداء وظيفتها التي رسمتها لها المادة (2) من دستور المنظمة. أشارت ديباجة دستور المنظمة إلى أن: «صحة جميع الشعوب أمر أساسي لبلوغ السلم والأمن، وهي تعتمد على التعاون الأكمل للأفراد والدول»، وأن: «تفاوت البلدان المختلفة في تحسين الصحة ومكافحة الأمراض، ولاسيما الأمراض السارية، خطر على الجميع».

ونصت المادة (2) من دستور منظمة الصحة العالمية على أن تمارس المنظمة لتحقيق أهدافها الوظائف التالية، نذكر منها: (و) «إنشاء ما قد يلزم من الخدمات الإدارية والفنية، بما في ذلك الخدمات الوبائية والإحصائية، والحفاظ عليها؛ (ز) تشجيع واستحداث الجهود الرامية إلى استئصال الأمراض الوبائية والمتوطنة وغيرها من الأمراض؛ (ص) المساعدة في تكوين رأي عام مستنير لدى جميع الشعوب، في شؤون الصحة»؛ (ق) وضع تسميات دولية للأمراض ولأسباب الوفاة، ولممارسات الصحة العامة، ومراجعة هذه التسميات كلما دعت الضرورة. لذلك لابد من البحث في هذه الوظائف لبيان درجة التزام المنظمة بالوفاء بالتزاماتها، وهي على النحو التالي:

المطلب الأول

إنشاء الخدمات الإدارية والفنية والإحصائية المتعلقة بالوباء

قامت المنظمة «بإنشاء فريق دعم إدارة الحوادث على نطاق المقر الرئيسي والمقار الإقليمية والمستوى القطري، لوضع المنظمة على مسار طارئ للتصدي لما أسمته «بالفاشية»، في اليوم التالي لإبلاغها من قبل الصين بظهور حالات الإصابة بالالتهاب الرئوي (مجهول السبب) في مدينة «ووهان».

ومع ارتفاع وتيرة القلق العالمي، والاهتمام الكبير لوسائل الإعلام بزيادة تفشي المرض في الصين، زار مدير عام المنظمة الصين في 28 كانون الثاني/يناير2020 واتفق «مع الرئيس الصيني «شي» على أن تقود المنظمة فريقاً من الخبراء الدوليين لزيارة الصين في أسرع وقت ممكن للعمل مع الحكومة على تعزيز فهم الفاشية وتوجيه جهود الاستجابة

العالمية لها»[46].

وقد وصل وفد من المنظمة إلى الصين في 10 شباط/فبراير 2020 كنواة لفريق دولي أكبر سيزور الصين بهدف استخلاص المعلومات اللازمة سريعاً لتوجيه الخطوات التالية لأنشطة الاستجابة والتأهب لمرض كوفيد-19 في الصين وعالمياً، وقد وصل الفريق بالفعل (كما ذكر أعلاه) للعمل ضمن البعثة المشتركة بين الصين ومنظمة الصحة العالمية في 16 شباط/فبراير 2020، حيث مكث 9 أيام ووضع تقريراً مفصلاً[47]، وهو ما يشير إلى عناية المنظمة الدقيقة بالتعرف على حقيقة «الحدث» انطلاقاً من وظيفتها بحسب دستورها ولوائحها.

ووفقاً للتقرير فقد تم تبادل المعلومات المتعلقة ببداية تفاعل البلمرة المتسلسل PCR مع منظمة الصحة العالمية والمجتمع الدولي من قبل مركز السيطرة على الأمراض الصيني في 12 يناير 2020. لتسهيل تطوير المنتج والبحث عن الفيروس الجديد، وتم تحميل التسلسل الجيني لفيروس COVID-19 إلى قاعدة بيانات GISAID من قبل الصين. وقد بيَّن التقرير أن الخفافيش هي خزان هذا الفيروس، ولكن لم يتم تحديد المضيف الوسيط بعد[48].

قدم التقرير 22 توصية بشأن السيطرة على «كوفيد-19» للبلدان المتأثرة وغير المتأثرة، والمجتمع الدولي، فضلاً عن الجمهور، وبالنسبة لتفشي «كوفيد-19» خارج الصين، أوصى التقرير البلدان المتأثرة بضرورة التفعيل الفوري لأعلى مستوى من بروتوكولات إدارة الاستجابة الوطنية، وكذلك إعطاء الأولوية لإيجاد الحالات واختبارها وعزلها، وتتبع المخالطين، والحجر الصحي على أقرب المخالطين[49].

ورأى أعضاء الفريق أن الوباء بلغ ذروة انتشاره واستقر على وضعه هذا بالفترة الواقعة بين 23 كانون الثاني/يناير و2 شباط/فبراير 2020، وأن معدلات انتشاره آخذة في الانخفاض باطراد منذ ذلك الحين، كما رأى أعضاء الفريق أنه لم يطرأ تغيير كبير على

(46) إحاطة إعلامية بشأن بعثة المنظمة إلى الصين وفاشية فيروس كورونا المستجد، بتاريخ 29 كانون الثاني/يناير 2020، منشور على موقع منظمة الصحة العالمية على الرابط التالي:
https://www.who.int/ar/dg/speeches/detail/press-briefing-on-who-mission-to-china-and-novel-coronavirus-outbreak

(47) Report the Who-China joint Mission on Coronavirus Disease 2019 (COVID-2019), 16-24 Februray 2020, p.3 https://www.who.int/docs/default-source/coronaviruse/who-china-joint-mission-on-covid-19-final-report.pdf?sfvrsn=fce87f4e_2

(48) Ibid, p. 33.

(49) ibid p.21-23.

الحمض النووي الريبوزي للفيروس، وأن نسبة الوفيات تتراوح بين 2 و4% في مدينة ووهان، ونسبة 0.7% خارجها، وأن فترة الشفاء منه بالنسبة إلى المصابين بأعراضه الخفيفة تستغرق أسبوعين تقريباً، بينما تتراوح تلك الفترة بين ثلاثة أسابيع وستة أسابيع لدى المصابين بأعراضه الوخيمة أو الجسيمة، ويرى الفريق أيضاً في تقديراته أن التدابير التي اتخذتها الصين حالت دون وقوع عدد كبير من الحالات[50].

وقد حثت المنظمة البلدان التي تأثرت بكوفيد-19 على إبلاغ المنظمة بتطورات المرض، وبكل جديد في هذا الشأن، في الوقت الذي كانت تتشارك المعلومات والبيانات الإحصائية عنه مع مختلف دول العالم. وأصدرت المنظمة خطة استراتيجية للتأهب والاستجابة لفيروس كورونا الجديد، وبشكل خاص الأنشطة والموارد اللازم تقديمها من منظمات الصحة الدولية، لتنفيذ التدابير ذات الأولوية في مجال الصحة العامة لدعم البلدان في التأهب للفيروس والاستجابة له خلال الفترة من شباط/ فبراير إلى نيسان/ أبريل 2020.

وتشمل أهداف الخطة الحدّ من انتقال الفيروس بين البشر، لاسيما في البلدان الأقل قدرة على مواجهة فاشية من هذا النوع لو حدثت؛ والتعرف على المرضى وعزلهم وتقديم الرعاية المبكرة لهمً؛ والإبلاغ عن المعلومات الحساسة المتعلقة بالمخاطر والأحداث الصحية؛ والحد من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية؛ والحد من انتشار الفيروس من مصادر حيوانية؛ والتصدي للجوانب المجهولة الحاسمة. وقد دعا المدير العام للمنظمة وزراء الصحة في مختلف البلدان، إلى تضامن عالمي يبدأ بمشاركة جماعية في ترصد الفاشية على الصعيد العالمي، وعدم فرض قيود غير متوافقة مع اللوائح الصحية الدولية، لأن هذه القيود يمكن أن تزيد الشعور بالخوف، ولا تعود إلا بفوائد قليلة على الصحة العامة»[51].

وقامت المنظمة بعقد لقاءات مع العديد من المنظمات الدولية المعنية، بهدف التشاور والتنسيق واتخاذ التدابير الضرورية بحسب الوضع الصحي، تنفيذاً لمضمون المادة (14) من اللوائح الصحية الدولية، وكان أول بيان تم إصداره مع منظمة السياحة الدولية

(50) ملاحظات افتتاحية أبداها المدير العام المنظمة في جلسة إحاطة إعلامية عقدت يوم 24 شباط/ فبراير 2020، 132020/9/https://www.who.int/ar/dg/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-media-briefing-on-covid-19---24-february-2020

(51) ملاحظات افتتاحية أبداها المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في جلسة الإحاطة الإعلامية التقنية المعقودة بشأن فيروس كورونا، 4 شباط 2020
https://www.who.int/ar/dg/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-technical-briefing-on-2019-novel-coronavirus

في 27 شباط 2020[52]، ثم بيان مع غرفة التجارة الدولية[53]، كما تم إصدار نداء مشترك في 20 نيسان/أبريل 2020 مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لتمويل نظام الطوارئ العالمي لمكافحة فيروس covid-19[54]، ومع كل من منظمة التجارة العالمية[55]، والاتحاد الدولي للاتصالات[56].

وفي إطار وظيفتها المنصوص عليها في الفقرة (ن) من المادة (2) من دستور المنظمة الخاصة «بتشجيع وتوجيه البحوث في مجال الصحة»، قامت المنظمة بتنسيق جهود مجموعة كبيرة من العلماء من مختلف دول العالم، للمساعدة على التوصل سريعاً إلى إيجاد لقاح ضد مرض covid-19، مأمون وفعال، يكون متاحاً للجميع، على الرغم من أن ذلك سيستغرق وقتاً طويلاً، ويستوجب تجربة كل ما يتوفر لمحاربة الفيروس[57].

كما تقوم المنظمة بإرسال مستلزمات الاختبار (وبخاصة أجهزة الفحص) إلى العديد من المختبرات في مختلف أنحاء العالم، وإرسال معدات الوقاية الشخصية إلى العديد من البلدان من أجل حماية العاملين الصحيين، وتعمل مع الشركات المصنعة لضمان توفير الإمدادات اللازمة، وتدرب العاملين في القطاع الصحي[58]. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنظمة تعد مصدراً مهماً للمعلومات حول الفيروس والإحصاءات المتعلقة بالإصابات وأعداد الوفيات وحالات الشفاء... إلخ. كما قامت بإطلاق الصندوق التضامني لتلقي التبرعات.

(52) https://www.who.int/ar/news-room/detail/03-07-1441-a-joint-statement-on-tourism-and-covid-19---unwto-and-who-call-for-responsibility-and-coordination, site of the WHO, last seen 13/9/2020.

(53) https://www.who.int/ar/news-room/detail/21-07-1441-icc-who-joint-statement-an-unprecedented-private-sector-call-to-action-to-tackle-covid-19 , site of the WHO, last seen 13/9/2020.

(54) https://www.who.int/ar/news-room/detail/27-08-1441-un-agencies-issue-urgent-call-to-fund-the-global-emergency-supply-system-to-fight-covid-19 , site of the WHO, last seen 13/9/2020.

(55) https://www.who.int/ar/news-room/detail/27-08-1441-joint-statement-by-wto-director-general-roberto-azev%C3%AAdo-and-who-director-general-tedros-adhanom-ghebreyesus , site of the WHO, last seen 13/9/2020

(56) https://www.who.int/ar/news-room/detail/27-08-1441-itu-who-joint-statement-unleashing-information-technology-to-defeat-covid-19 , site of the WHO, last seen 13/9/2020

(57) https://www.who.int/ar/news-room/detail/20-08-1441-public-statement-for-collaboration-on-covid-19-vaccine-development , site of the WHO, last seen 13/9/2020

(58) https://www.who.int/ar/dg/speeches/detail/who-director-general-s-remarks-at-the-media-briefing-on-covid-2019-outbreak-on-17-february-2020 , site of the WHO, last seen 13/9/2020

المطلب الثاني

المساعدة في تكوين رأي عام مستنير في الشؤون الصحية ووضع تسميات دولية للأمراض

يشير هذا الأمر إلى التثقيف بشأن المشاكل الصحية السائدة وطرق الوقاية منها والسيطرة عليها والتحصين ضد الأمراض المعدية ومكافحتها بالعلاج. وقد نشرت المنظمة أول خبر عن الفيروس الجديد، بعد أيام من تلقيها إخطار الصين بوجود هذا الفيروس، عبر صفحتها «أخبار عن فاشيات الأمراض»، وهو منشور تقني رئيسي موجه للأوساط الصحية العلمية والعامة، فضلاً عن وسائل الأعلام العالمية. كما نشرت عدة فيديوهات على حسابها على اليوتيوب وبلغات عديدة للتوعية بفيروس كورونا منها: كيف تحمي نفسك من فيروس كورونا؟؛ ومعلومات أساسية عن فيروس كورونا المستجد، وكلاهما نشرا في 2 شباط / فبراير 2020؛ وسؤال وجواب للطلاب والأساتذة عن فيروس كورونا في 4 شباط / فبراير 2020؛ وفيروس كورونا: 7 خطوات للوقاية من انتشار الفيروس في 27 شباط / فبراير 2020. كما تنشر المنظمة على موقعها https:// www.who.int/ar إحاطة المدير العام الصحفية التي يبين فيها نشاطات المنظمة المختلفة في مواجهة كوفيد-19، كما تنشر أخباراً وبيانات وتقارير تتعلق بهذا الموضوع.

وكشف التقرير المشار إليها أعلاه، والذي نشرته المنظمة على موقعها عن الكثير من الجوانب المتعلقة بالفيروس وطرق انتقاله، وتجربة الصين في مكافحته، بالإضافة إلى توصيات البعثة المشتركة التي زارت الصين ما بين 16 و24 شباط / فبراير 2020 للصين والدول الأخرى والجمهور، وقد نصح التقرير بأن تقوم الدول بتثقيف الجمهور حول خطورة المرض. وقال المدير العام للمنظمة في إحدى لقاءاته الصحفية، أنه يجب أن يحصل الناس على المعلومات الدقيقة لحماية أنفسهم والآخرين، وأشار إلى أن المنظمة تعكف على تقديم المشورة إلى البلدان بشأن طرق منع انتشار المرض ورعاية المرضى، وتحيط عامة الناس علماً بما يمكن لكل فرد عمله لحماية صحته وصحة الآخرين من حوله[59].

وقد جمّعت المنظمة إرشاداتها الموجهة إلى البلدان ضمن أربع فئات هي: البلدان التي لم تسجل أية حالة؛ وتلك التي سجلت حالات متفرقة؛ وتلك التي سجلت مجموعات من الحالات؛ حيث يجب على البلدان ضمن هذه الفئات الثلاث، أن تركز جهودها على البحث

(59) https://www.who.int/dg/ar/, site of the WHO, last seen 10/7/2020.

عن كل حالة وفحصها وعلاجها وعزلها، وتتبع مخالطيها، والحالة الرابعة هي التي تشهد انتقالاً للعدوى في أوساط المجتمع المحلي، حيث إنه من الصعب فحص كل حالة مشتبه فيها وتتبع مخالطيها لذا، يجب أن تُتخذ إجراءات للوقاية من انتقال العدوى على مستوى المجتمع المحلي من أجل حصر الوباء في مجموعات من الحالات يسهل التحكم فيها، وإغلاق المدارس وإلغاء التجمّعات الجماهيرية وغيرها من التدابير الرامية إلى الحد من التعرض لمخاطر الفيروس[60].

وفي إطار وظيفة المنظمة المحددة في الفقرة (ق) من المادة (2) من دستور المنظمة، أعلن مديرها العام أنه: «أصبح لدينا اسم للمرض، هو: «كوفيد–19» (COVID-19)، موضحا أن «تسمية المرض أمر مهم لمنع استخدام أسماء أخرى قد تفتقر إلى الدقة أو تنطوي على الوصم، كما أنها تمنحنا قالباً نموذجياً يمكننا استخدامه في أي فاشيات لفيروس كورونا قد تحدث في المستقبل»[61].

ورغم ذلك استخدم الرئيس الأمريكي «ترامب» تعبير «الفيروس الصيني»[62]، وهو ما أثار انتقاداً شديداً من قبل الصين، إلّا أنه عاد واستخدم المصطلح في لقاءات صحفية أخرى. ويترتب على مثل هذه التسميات إضافة شكل جديد للتمييز بين البشر، ويمكن أن يعرض الأشخاص من أصل صيني إلى الإهانة والاستبعاد والمعاملة غير الإنسانية لسبب لا ذنب لهم فيه[63]، وهو ما يشكل انتهاكاً للحق في المساواة.

ومن جهته، أعلن مدير عام المنظمة أن الفاشية العالمية لفيروس كورونا المستجد تشكّل طارئة صحية عمومية تسبب قلقاً دولياً، قال ذلك بعد الاجتماع الذي عقدته لجنة الطوارئ في 30 كانون الثاني/يناير2020، في إطار الوظيفة الملقاة على عاتق المنظمة استناداً للمادتين (12 و49) من اللوائح الصحية الدولية. وبعد انتقال العدوى إلى خارج الصين وتفشيها في عدد من البلدان، أدلى مدير عام المنظمة في 11 آذار/مارس 2020 بتصريح

(60) media-briefing-on-covid-19---9-march-2020.

(61) كلمة المدير العام للمنظمة في الإحاطة الإعلامية عن فيروس كورونا المستجد 11 شباط 2020، أخر مشاهدة للموقع 2020/9/13

https://www.who.int/ar/dg/speeches/detail/who-director-general-s-remarks-at-the-media-briefing-on-2019-ncov-on-11-february-2020

(62) كورونافوبيا، سلوكيات وممارسات سلبية، نتاج ضعف سياسات رسمية، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، نيسان/أبريل 2020، ص9.

(63) فقد تعرض الأشخاص من أصل صيني إلى تمييز عنصري في العديد من الدول ك (إيطاليا، الدنمارك، المانيا، أستراليا)، انظر في ذلك

Coronavirus Pandemic in the EU- Fundamental Rights Implications, 1 February-20 March 2020, bulletin 1, p. 33-34

قال فيه: «خلصنا إلى تقييم مفاده أن عدوى كوفيد-19 ينطبق عليها وصف الجائحة» Pandemic، وقد خلصنا إلى هذا الرأي ليس فقط بسبب ما نشهده من مستويات مفزعة لتفشي المرض ووخامته، وإنما أيضاً بسبب سرعة ونطاق تفشي العدوى، وبسبب ما نشهده من مستويات مفزعة للتقاعس عن اتخاذ الإجراءات اللازمة[64]. وأضاف إن: «الجائحة ليست وصفاً يُطلق بخفة أو لامبالاة، بل هي مفردة إذا أسيء استخدامها يمكن أن تسبب خوفاً غير عقلاني أو تسليماً غير مبرر بأن المعركة باتت خاسرة، وهو ما سيؤدي إلى المزيد من المعاناة والوفيات دون داع»[65].

ونستنتج من ذلك أنه لا يوجد معيار علمي محدد يمكن على أساسه القول إن «فاشية» ما يمكن أن تصبح جائحة. فالمقياس الذي تسترشد به منظمة الصحة العالمية في ذلك يعتمد على مدى الانتشار للفاشية في عدد من البلدان وفي أكثر من قارة. وبالرغم من ذلك، فقد أعلنت المنظمة في عام 2009 أن أنفلونزا الخنازير جائحة بعد انتشاره في حوالي 26 دولة في عدة قارات، لكنه لم يصبح بالفعل كذلك، وتمت السيطرة عليه، في حين أن كوفيد 19 بقي شهراً في الصين وفي عدد محدد من الدول القريبة منها، لكنه بعد ذلك وفي غضون شهر واحد تحوَّل إلى وباء خطير، وانتشر بسرعة هائلة في إيران ابتداءً، ومن ثم في أوروبا ومنها إلى باقي دول العالم.

المطلب الثالث

تشجيع الجهود الرامية إلى استئصال الوباء

إن استئصال الوباء يتم بأحد طريقين: إما من خلال إنتاج لقاح يمكنه القضاء على الفيروس، أو من خلال استراتيجية احتواء الوباء التي تعتمد على تشخيص الحالات وعزلها، والوصول إلى المخالطين والحجر عليهم، ووقف سلسلة العدوى عبر فرض التباعد الاجتماعي واتباع أساليب الوقاية الشخصية.

وبالنسبة لإنتاج اللقاح فإن الأمر يحتاج إلى جهد علمي والى فترة زمنية قد تمتد لسنة أو أكثر، وفقاً لما كان معلنا عند إعداد البحث، وقد أخذت المنظمة على عاتقها تنسيق الجهود العلمية في هذا الجانب، وهي تسير في عدة بلدان وفق وتيرة علمية محددة. ولذلك فإن انتظار الحصول على اللقاح يمكن أن يتسبب في مخاطر كبيرة جداً على الصحة العامة،

(64) الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في الإحاطة الإعلامية بشأن مرض كوفيد-19 في 11 آذار/ مارس 2020
https://www.who.int/ar/dg/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-media-briefing-on-covid-19---11-march-2020

(65) الموقع نفسه

ليس في حدود الدولة بل إن الأمر يمكن أن يمتد إلى دول عديدة، وهو الأمر الذي دعا مدير عام المنظمة للرد على تصريحات الرئيس الأمريكي وحتى على الشائعات التي سرت في هذا الشأن[66].

لكن هذا لا يعني أن المنظمة يمكن أن توقف هذا المسار، لكنها بانتظار التوصل إلى اللقاح، وستركز جهدها للعمل مع مختلف الدول والأمم المتحدة والمنظمات الأخرى من أجل وقف سلاسل الانتقال من خلال فرض التباعد الاجتماعي، ومن خلال تقيّد الدول بالتوصيات والمبادئ التوجيهية والاستراتيجية التي أصدرتها المنظمة في ضوء تقييمها لتجربة الصين ونتائجها، وتجربة البلدان الأخرى في مكافحة فيروس كوفيد–19. فقد قدمت المنظمة، استناداً إلى المادة (15) من اللوائح، توصياتها بشأن الوقاية من انتشار الفيروس وضمان استجابة موزونة وقائمة على الأدلة[67]، على النحو الآتي:

1. ليس هناك ما يدعو إلى اتخاذ تدابير تقيّد حركة السفر والتجارة الدولية دون داعٍ. المنظمة لا توصي بتقييد التجارة أو حركة المسافرين.
2. يجب دعم البلدان التي لديها نُظم صحية ضعيفة.
3. الإسراع في تطوير اللقاحات ووسائل التشخيص والعلاج.
4. مكافحة انتشار الشائعات والمعلومات المضللة.
5. استعراض خطط التأهب وتحديد الثغرات، وتقييم الموارد اللازمة للتعرف على الحالات وعزلها ورعايتها ومنع انتقال العدوى.
6. تبادل البيانات والمعارف والتجارب مع المنظمة والعالم.
7. إن السبيل الوحيد لهزيمة هذه الفاشية هو أن تتوحد جميع البلدان في العمل معاً بروح التضامن والتعاون.

فهل أن توصية المنظمة بعدم تقييد حركة السفر، كانت في غير محلها؟ لقد جاءت توصية المنظمة في الوقت الذي كان عدد الحالات المسجلة في الصين 7736 حالة، وخارج الصين حوالي 100 حالة، من بينها حالة واحدة في الولايات المتحدة، ومن المنطقي في تلك الظروف أن توازن المنظمة، بين تنبيه الدول إلى ضرورة التأهب من جهة، وعدم إشاعة الهلع، الذي يمكن أن يؤدي إلى فوضى في حركة الناس وتنقلهم وبما يحفظ لهم حقوقهم، من جهة أخرى.

(66) https://www.who.int/ar/dg/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-media-briefing-on-covid-19---23-march-2020, site of the WHO, last seen 13/9/2020.

(67) بيان المدير العام بشأن لجنة الطوارئ الخاصة بفيروس كورونا المستجد المشكلة بموجب اللوائح الصحية الدولية، بتاريخ 30 كانون الثاني / يناير 2020، مرجع سابق.

وبعدما بدأت الصين تتعافى من الوباء، وبدأت أعداد المصابين بالانخفاض، أهاب المدير العام للمنظمة في 26 شباط / فبراير 2020 بجميع البلدان، سواء أكان لديها حالات أم لا، أن تتأهب لجائحة محتملة، وقال إنه يلزم على كل بلد أن يتأهب للكشف المبكر عن الحالات، وعزل المرضى، وتتبع مخالطيهم. ووضع في هذا الجانب، ثلاث أولويات: يجب على جميع البلدان إعطاء الأولوية لحماية العاملين الصحيين؛ ويجب أن نُشرك المجتمعات المحلية في حماية الأشخاص الأكثر تعرضاً للمرض الوخيم، ولاسيما المسنين والأشخاص المصابين بأمراض مهمة؛ ويجب علينا حماية البلدان الأسرع تأثراً، ببذل قُصارى جهدنا لاحتواء الوباء في البلدان التي لديها القدرة على ذلك[68]. ولا بد من الإشارة إلى مراعاة المدير العام للمنظمة للمعايير المنصوص عليها في المادة (17) من اللوائح.

ولدعم البلدان، نشرت المنظمة المبادئ التوجيهية بشأن تخطيط العمليات دعماً لتأهب البلدان واستجابتها. وتقدم هذه المبادئ التوجيهية إرشادات محددة الخطوات، تتضمن إجراءات ملموسة في ثمانية مجالات – أو ركائز، وهي: التنسيق والتخطيط والرصد على الصعيد القُطري؛ والإبلاغ عن المخاطر وإشراك المجتمعات المحلية؛ والترصد ونشر فرق الاستجابة السريعة وتحري الحالات؛ وإدارة نقاط الدخول؛ وإدارة المختبرات الوطنية؛ والوقاية من العدوى ومكافحتها؛ والتدبير العلاجي للحالات؛ وتقديم الدعم التشغيلي والخدمات اللوجستية[69].

وبعد أن أقرت أن العالم أمام جائحة اعتمدت المنظمة استراتيجية من أربعة محاور:

1. **التأهب والاستعداد:** فما زال هناك عدد من البلدان والأقاليم لم تبلغ عن أي حالات أو حالات قليلة، لذلك لابد من تهيئة الناس ومرافق الرعاية الصحية لهذا الغرض.
2. **الكشف والحماية والعلاج:** وما يعنيه ذلك هو ضرورة تطبيق إجراءات مُحكمة للعثور على كل حالة وعزلها وفحصها ومعالجتها كي يتسنى لنا كسر سلاسل الانتقال.
3. **الحدّ من الانتقال وكبحه:** وما يعنيه ذلك هو تقصي أكبر عدد ممكن من الحالات وعزلها وفرض الحجر الصحي على أقرب مخالطيها. فحتى لو لم نتمكن بذلك من وقف الانتقال، سيكون بوسعنا إبطاء وتيرته.

(68) https://www.who.int/ar/dg/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-mission-briefing-on-covid-19---26-february-2020 , site of the WHO, last seen 13/9/2020.

(69) Ibid.

4. **الابتكار والتعلم:** يجب أن نجد طرقاً جديدة للوقاية من العدوى، وإنقاذ الأرواح وتقليل الأثر إلى أدنى حد ممكن، والاستفادة من تجارب الدول وتقاسمه مع الآخرين.

وبعد أن بدأت بعض الدول في رفع القيود الاقتصادية والاجتماعية، قامت المنظمة بتحديد استراتيجيتها المحدثة[70] آخذة بعين الاعتبار سعي الدول إلى رفع القيود والعودة التدريجية للحياة الطبيعية. وبهذا يمكن القول إن المنظمة قدمت توصياتها وخططها واستراتيجيتها لمواجهة الوباء، بحيث أعطت الأولوية لمقاومة تفشي الوباء، لكن من غير المبالغة في الإجراءات حتى لا يتخطى الأمر ذلك باتجاه خلق ضائقة اقتصادية، لكن المنافسة التجارية حالت، على ما يبدو، دون إتباع تلك الخطط والتوصيات.

(70) الملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها المدير العام للمنظمة في الإحاطة الإعلامية للبعثات بشأن مرض كوفيد–19 في 16 نيسان/أبريل 2020
https://www.who.int/ar/dg/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-mission-briefing-on-covid-19---16-april-2020

الخاتمة

بعد الانتهاء من دراسة هذا الموضوع، تم التوصل إلى عدة نتائج وتوصيات وأهمها:

أولاً: النتائج

- لم يثبت أن الصين أخفت أي معلومة، بل تعاونت بشكل كامل مع منظمة الصحة العالمية، وقدمت التقارير الدورية واتخذت كل الإجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة، والوفاء بالتزاماتها الدولية المنبثقة من عضويتها بمنظمة الصحة العالمية ومصادقتها على الاتفاقيات الدولية.
- لم يثبت تقصير منظمة الصحة العالمية في تأدية وظائفها المنصوص عليها في الاتفاق المنشئ لها، وقد تبين ذلك الأمر من خلال تتبع مواقف مديرها العام ونشاطاتها ومبادراتها التي تعمل وفق آلية مؤسسيّة، والحث على اتخاذ تدابير وإجراءات معينة عندما يكون ذلك ضرورياً.
- تباينت مواقف الدول في مواجهة هذا الوباء، حيث اختارت بعض الدول الحفاظ على الصحة العامة على حساب الحريات الأخرى (كالحرية الدينية وحرية التنقل)، لأنه من الواجب قانوناً على الدول عندما يكون هناك مساس بالصحة العامة أن تتخذ التدابير المناسبة بما في ذلك تقييد الحريات العامة، وفق شروط حددتها الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، بينما تأخرت بعض الدول في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الوباء، ليس لأنها لا تعير حياة الأشخاص الأهمية الواجبة، بل بسبب انعدام الثقة، واستشراء التنافس بين القوى الكبرى، بل حتى بعضها قام باستغلال انتشار الوباء في العالم لتوظيفه من أجل إضعاف خصومها الدوليين.
- إن التقيّد بالالتزامات التي تفرضها قواعد القانون الدولي من شأنها أن تحول دون تفاقم الأخطار والكلف الإنسانية والاقتصادية بالنسبة للجميع، إذ إن هذه القواعد وجدت ليس فقط لتنظم وتحكم العلاقات بين أشخاصه، ولكن أيضاً لتحمي الدول والأفراد وتخفف من الأعباء الباهظة التي يمكن أن تتحملها دول معينة في مثل هذه الظروف.

ثانياً: التوصيات

- نوصي بضرورة تظافر جهود مختلف دول العالم في مواجهة هذا الوباء، للحد من مخاطره، وتضامنها في العمل من أجل وقف تفشي هذا الوباء انطلاقاً من

التزاماتها التي تقررها المواثيق الدولية، والتي تقتضي التنسيق لوضع آلية قانونية لتحقيقه، كوضع بروتوكول دولي ملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يكون هدفه حصر كل الجهود عند تفشي وباء أو حصول كارثة عالمية، ووضعها تحت تصرف هيئة دولية متخصصة لتنسيق الجهود الدولية في هذا المجال في خدمة العمل الإنساني.

- إشراك المجتمعات المحلية، ووسائل الإعلام بشكل ملموس وواضح في التوعية والوقوف في وجه الشائعات.
- اعتبار أعمال التشويش وإثارة النزاعات والاستغلال السياسي، في مثل هذه الظروف بمثابة جرائم دولية، وأن يتم النص عليها في الاتفاقيات الدولية.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

- أوروبا في مواجهة كورونا.. التكاتف والتضامن أم التفكك وانهيار المنظومة؟ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أخبار الساعة، تقارير وتحليلات، الأربعاء 1 أبريل 2020، السنة السادسة والعشرون، العدد 7236.
- باسم راشد، هل يتجه الاتحاد الأوروبي إلى التفكك بعد أزمة كورونا؟ المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 31 مارس 2020، على الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5450
- د. المختار العيادي، الحجر الصحي للمصابين بأمراض معدية في سياق مكافحة جائحة كورونا، الإطار القانوني – الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الجائحة – علاقة التدابير المتخذة بمنظومة حقوق الإنسان: دراسة مقارنة، الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا، سلسلة إحياء علوم القانون، عدد مايو 2020، مكتبة دار السلام للنشر، الرباط، المغرب.
- كورونافوبيا، سلوكيات وممارسات سلبية نتاج ضعف سياسات رسمية، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، نيسان/أبريل 2020.
- محمد الشرقاوي، التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيوليبرالية، الجزء الأول، 23 مارس/آذار 2020، على الرابط التالي:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/4611
- محمد حسني معابره، الطبيعة الخاصة لقانون الدفاع الأردني وأثره في القانون الداخلي والدولي: دراسة تحليلية على ضوء أزمة فيروس كورونا، المجلة الدولية للقانون، كلية القانون، جامعة قطر، 2020.
- معاوية أنور العليوي، كورونا... القادم من الشرق، ط1، منارة العلم، أبريل 2020، ص 54.
- د. عبد المهيمن حمزة، تأجيل أقساط السكن والاستهلاك بسبب فقدان الدخل على إثر جائحة كورونا، الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا، سلسلة إحياء علوم القانون، عدد مايو 2020، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، المغرب.
- تقرير اليونيسيف UNICEF، ووسائل وأنشطة رئيسية للوقاية من مرض كوفيد– 19 والسيطرة عليه في المدارس، آذار/مارس 2020.

ثانياً: باللغة الأجنبية

- Amnesty International, déclaration publique, "Mesures prise face a la Convid-19 et obligations des états en matière de droit Humains: observations préliminaires, 12 mars 2020.
- Pedro A. Villarreal, COVID-19 Symposium: "Can They Really Do That?" States' Obligations Under the International Health Regulations in Light of COVID-19 (Part II), COVID-19 and International Law, Opinion Juries Symposium (March-April 2020) Barrie Sander & Jason Rudall (eds.
- Thibaut Fleury Graff, Covid-19 et droit international: la Chine peut-elle être tenue juridiquement responsable de la crise sanitaire? Le club des juristes, le 30 avril 2020, regardez leur site: leclubdesjuristes.com
- Coronavirus Pandemic in the EU- Fundamental Rights Implications,1 February-20 March 2020, bulletin 1.
- Report the Who-China joint Mission on Coronavirus Disease 2019 (COVID-2019), 16-24 February 2020.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- bbc: https://www.bbc.com
- WHO: https://www.who.int/ar
- :https://arabic.cnn.com/health/article/2020/03/11/coronavirus
- https://www.unicef.org/media/65871/file
- https://www.youm7.com/story/2020/1/30
- https://www.arcgis.com/apps/opsdashboard/index
- https://arabic.cnn.com/health/article/2020/03/11/coronavirus
- http://wjw.wuhan.gov.cn
- http://arabic.news.cn/2020-02/29/c_138830223.htm
- https://www.leclubdesjuristes.com
- https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5450

المحتوى

الموضوع	الصفحة
الملخص	535
المقدمة	536
المبحث الأول: مدى التزام الدول بتنفيذ القواعد القانونية الدولية المتعلقة بالصحة العامة	539
المطلب الأول: دور الصين في الكشف عن الفيروس ومكافحته	539
المطلب الثاني: دور الدول الأخرى في الالتزام بالتدابير الدولية لمنع انتشار الوباء فيها	548
المبحث الثاني: دور منظمة الصحة العالمية في تنفيذ وظائفها لمكافحة الفيروس	553
المطلب الأول: إنشاء الخدمات الإدارية والفنية والإحصائية المتعلقة بالوباء	553
المطلب الثاني: المساعدة في تكوين رأي عام مستنير في الشؤون الصحية ووضع تسميات دولية للأمراض	557
المطلب الثالث: تشجيع الجهود الرامية إلى استئصال الوباء	559
الخاتمة	563
المراجع	565